

عقد مقاولة

الموضوع : اعمال الاترية بالمرحلة الثانية من محور ديروط على النيل بطول إجمالي ١٤ كم في المسافة من كم ٣.٥ حتى كم ٤ بطول ٠.٥ كم (إتجاه ديروط)
(المقطعة السابعة - اسيوط) بالادمر المباشر.

رقم العقد : ٢٠٢٢/٢٠٢١/٥٠٣

أنه في يوم الاحد الموافق ٢ / ١ / ٢٠٢٢

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكباري

ويمثلها السيد اللواء المهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

ومقرها ١٥١ طريق النصر . بجوار معهد النقل . مدينة نصر .

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و" مكتب جنوب الصعيد للمقاولات العمومية " .

بصفته / صاحب المكتب .

ويمثلها السيد / فتحى عبد الله محمد عبد الله

وينوب عنه في التوقيع السيد / سيف الدين محسن على ابو زيد .

بموجب توكيل عام مخصص رقم (٤٧٨٩٣٦٧٨ / ج ٢٠٢١) (مرفق) .

بطاقة رقم ٢٩٣٠٤٢٤٨٨٠٢٣١

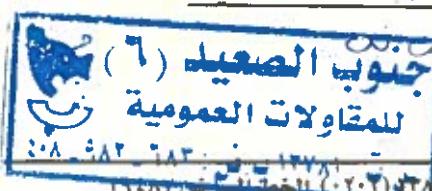
بطاقة ضريبية / ٤٠٨-٩٨٣-٦٨٣

مامورية ضرائب / طهطا

سجل تجاري رقم (١٣٧٨١) .

ومنها / شارع البسانين . جهينة الغربية . سوهاج .

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)





١٥٤٦

بناءاً على موافقة السيد الفريق / وزير النقل على إسناد "أعمال الاترية بالمرحلة الثانية من محور دير وط على النيل بطول إجمالي ٤١ كم" بالأمر المباشر إلى عدد من الشركات.

ومنها الموافقة على إسناد "أعمال الاتربة بالمرحلة الثانية من محور بيروط على النيل بطول اجمالي ٤١ كم في المسافة من كم ٣٠.٥ حتى كم ٤ بطول ٠٠.٥ كم (اتجاه بيروط) (المنطقة السابعة . اسيوط)" بالأمر المباشر إلى مكتب جنوب الصعيد للمقاولات العمومية بتكلفة تقديرية ١٣ مليون (فقط وقدره ثلاثة عشر مليون جنيه لا غير) على أن تتم المحاسبة إسترشادا بالقائمة الموحدة للمشروع القومي.

حيث قام الطرف الأول بمقاضاة الشركة على الأسعار الخاصة بنحو الأعمال الخاصة بالعملية
عالية والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الاعمال بمبلغ ١٢٨٩٤٣٥ جنية (فقط وقدره اثنى
عشر مليون وثمانمائة اربعة وتسعون ألف وثلاثمائة وخمسون جنية لا غير) شاملًا كافة الضرائب
والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة .

على أن يتم تنفيذ هذه الأعمال طبقاً لشروط ومواصفات الهيئة والتکلفة الختامية للاعمال .
ويعتبر محضر المفاوضة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد اقر الطرفان
بأهلتهم وصفتيهم للتعاقد واتفقا على الآتي :-

العدد الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافية المكاسب المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتعمماً لأحكامه .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ "أعمال الاتربة بالمرحلة الثانية من محور ديروط على النيل بطول إجمالي ١٤ كم في المسافة من كم ٣٠.٥ حتى كم ٤ بطول ٠٠.٥ كم (اتجاه ديروط) (المنطقة السابعة . اسيوط)" بالامر المباشر طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ويقيمة إجمالية مقدارها مبلغ ١٢٨٩٤٣٥٠ جنية (فقط وقدره اثنى عشر مليون وثمانمائة اربعة وتسعون ألف وثلاثمائة وخمسون جنيه لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة .

العدد الثالث

يلتزم الطرف الثاني " مكتب حنوب الصعيد للمقاولات العمومية " بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (١٠) أشهر من استلام الطرف الثاني للموقع خالياً من الموانع وقد قامت الشركة المعمدة بوضع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً .

الدعاية



جنوب الصعيد (٦)



العدد الرابع

تم سداد قيمة التأمين النهائي خصماً من مستحقات الشركة لدى الهيئة بمبلغ ٦٤٤٧٢٠ جنيهاً (فقط وقدره ستمائة اربعة واربعون الف وسبعمائة وعشرون جنيهاً لا غير) من مستخلص (١) على عملية تطوير ورفع كفاءة طريق الصعيد الغربي بطول ٥٢ كم (المنيا . ديروط) مرحلة ثانية بالطريق الرئيسي إتجاه القاهرة بطول ١٠٠٤ كم" .

وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتبار محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة . ويتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند الفاصل

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٩.

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المنسددة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للمعيار المحدد بالبنود الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

العدد السابع

إذا أخل الطرف الثاني بآي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تتحقق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من آية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجا إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى آية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ آية اجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها باتفاق السلطة المختصة ويطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعدد تحويل أسعارها و المناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصبه عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التحالفات التي ترميها الجهات العامة .

میڈیا فارم

نحو الصعيد (٢)

الموقع الالكتروني garb.gov-eg البريد الالكتروني info@garb.gov.eg

البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحليّة ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بذلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تغبيتها على نفقة الطرف الثاني .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنسانية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاهما .

البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تامينه أو مستحقاته لديه مع تحصيله المصروف الإداريّة اللازمة .

البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لعمارة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل اللازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسؤولية القانونية المترتبة على ذلك دون أنني مسؤولة على الطرف الأول .

البند الثالث عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو احدى آلاته وتقع المسؤولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وهذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهام والمخالفات في ظرف شهر من التسلیم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تامينه أو مستحقاته المالية مع تحصيله المصروف الإداريّة اللازمة .

سبعين وأربعين

جنوب الصعيد (١)

البند السادس عشر

اقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافأة أثارها القانونية ، وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخبار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافأة أثارها القانونية .

البند السابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند الثامن عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند التاسع عشر

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٥٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وإن يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص .

البند العشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على وجه الأكمال لمدة سنة تبدأ من تاريخ الاستلام الإبتدائي للأعمال وحتى الإسلام النهائي ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات دون اخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فالطرف الأول أن يجريه على نفقته الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

البند الحادي والعشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمعات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما تحدده على الطرف الأول .

ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

بيان البند في: س

جنوب الصعيد (٦)

المتحدة لـ العوامة

١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة - ص. ب ١٠١١ الرقم البريدي ١١٧٦٥ - ت ٢٢٨٩١٩٧٦ - ٢٢٨٩١٩٧٦ - ٢٢٨٩١٩٧٦ - ٢٢٨٩١٩٧٦

الموقع الإلكتروني garb.gov-eg البريد الإلكتروني info@garb.gov.eg

البند الثاني والعشرون

تحتفظ محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الثالث والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم على أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء بينوهما هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الرابع والعشرون

يحتفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ على أسعار المواد (حديد - أسمنت سولار) وفقاً للمعاملات المحددة في عطائه لتلك البنود ووفقاً لما جاء بالمادة رقم (٤٧) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١١ ، وطبقاً للتعرifات والمعادلة والقواعد الواردة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

البند الخامس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء والتزوم .

الطرف الأول

الم هيئة العامة للطرق والكباري

التوقيع (ملحوظ)

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الم هيئة العامة للطرق والكباري

السيد / سيف الدين محسن على أبو زيد

مكتب جنوب الصعيد للمقاولات العمومية

التوقيع (ملحوظ)

